رقمنة الاقتصاد الجزائري

ا.د. براوي يحي	ا,د, بلخري فاطنة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة زيان عاشور – الجلفة	**كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير** بجامعة زيان عاشور – الجلفة
badraouiyahia@gmail.com	belfatbel@yahoo.fr
0674118930	0656208087

ملخص:

تعتمد الثورة الرقمية الحالية على ثلاث ركائز .الأولى تكنولوجية، من خلال القدرات الهائلة لنقل البيانات ومعالجتها، وتطوير الذكاء الاصطناعي والأشياء المتصلة... و استخدام هذه التقنيات في العمليات (مكاسب الإنتاجية) أو في المنتجات (أسواق جديدة أو منتجات و خدمات جديدة) أما الركيزة الثانية فهي اقتصادية، تظهر في إعادة تنظيم سلاسل القيمة وفرض نماذج أعمال جديدة من أجل تلبية توقعات المستهلكين والمنافسة بشكل أفضل، من خلال نشر الابتكارات التنظيمية والتسويقية .والركيزة الأخيرة لهذه الثورة الرقمية اجتماعية، من خلال ظهور أنماط جديدة من التواصل الاجتماعي والإجراءات الجماعية .التي تحفز التكنولوجيا الرقمية الابتكارات في الاستخدام والاستهلاك مؤديا إلى أشكال جديدة من التنظيم الاقتصادي والحوكمة . وفي سياق هذه التحولات المستمرة، يبقى تحليل وقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيات والخدمات والاستخدامات الرقمية في الاقتصاد الجزائري موضوعا للدراسة و البحث، كون الاقتصاد الرقمي يحمل نموذجاً منهجياً جديداً مرتبطاً ببقاء وتقدم الاقتصاد

الكلمات المفتاح: الرقمنة، الاقتصاد الرقمي، رقمنة الاقتصاد الجزائري.

Résumé:

La révolution numérique actuelle repose sur trois piliers. Le premier est technologique, à travers les énormes capacités de transfert et de traitement des

données, le développement de l'intelligence artificielle et des objets connectés... et l'utilisation de ces technologies dans les processus (gains de productivité) ou dans les produits (nouveaux marchés ou nouveaux produits et services) Le deuxième pilier, quant à lui, est économique, qui apparaît dans la recréation des chaînes de valeur et imposer de nouveaux modèles économiques pour mieux répondre aux attentes des consommateurs et être compétitifs, à travers le déploiement d'innovations réglementaires et marketing. Enfin, le dernier pilier de cette révolution numérique est social à travers l'émergence de nouveaux modes de communication sociale et d'actions collectives. Le numérique stimule les innovations dans les usages et la consommation, conduisant à de nouvelles formes d'organisation économique et de gouvernance. Dans le contexte de ces transformations en cours, l'analyse et la mesure des impacts sociaux et économiques des technologies, services et usages du numérique dans l'économie algérienne restent un sujet d'étude et de recherche, car l'économie numérique est porteuse d'un nouveau modèle méthodologique lié à la survie et au progrès. de l'économie.

Mots-clés: Numérisation, économie numérique, numérisation de l'économie algérienne

مقدمة :

مرت المجتمعات البشرية عبر تطورها التاريخي بثلاث مراحل بارزة ، كانت نتاج ثلاث ثورات رئيسية ، بداية بالثورة الزراعية ثم الصناعية و أخيرا الثورة المعرفية .

استندت كل ثورة منها إلى قاعدة فكرية معيتة ، فاستندت الثورة الزراعية إلى نتائج التجربة و الخطأ ، و إلى ما اكتسبتة من مهارات حرفية ، و استندت الثورة الصناعية إلى العلم في مختلف فروعه و أقسامه ، واستندت الثورة المعرفية إلى منظور العلم بشكل خاص و إلى المعرفة البشرية بشكل عام ، والسعي إلى اكتشاف التقارب و التمازج بين مختلف العلوم .

و المرحلة التي تعيشها البشرية اليوم ، هي مرحلة عصر المعرفة في ظل الثورة الصناعية الرابعة ، و التي مزجت مختلف العلوم في بوتقة واحدة من التطور التكنولوجي المتسارع طالت تأثيراتها عددا كبيرا من دول العالم ، كانت الركن المتين في التحول الرقمي و أساسه الذي شيد عليه .

في ظل هذا التحول العميق ، الذي أطلق عليه التحول الرقمي ، حتم على دول العالم مواكبة هذا التحول ، و الاستفادة من التطور التكنولوجي المتسارع ، ورقمنة جميع القطاعات و بمجالاتها المختلفة ، و ربما يكون على رأسها القطاع الاقتصادي ، برقمنة المجالات ذات الصلة ، كالمالية العامة ، والقطاع المصرفي و المالي ، وأنظمة الدفع الالكتروني ، وغيرها ، لما يحققه الاقتصاد الرقمي من أهداف أهمها حفز النمو الاقتصادي ، و خلق فرص عمل جديدة ، و دعم التنويع الاقتصادي ، كما أنه ترسخ في الأذهان أن الدول التي تنجح في تجربة التحول الرقمي تحقق تأثيرا ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي ارتفاع نصيب الفرد منه أكثر من تلك الدول التي تفشل في تحقيقه .

و نظرا لأهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، ركزت الدول جهودها على تطويره و العمل على طمر الفجوة الرقمية بينها و بين الدول المقدمة ، ووضع مؤشرات مناسبة و ذات مفهوم واضح و محدد يمكن الاعتماد عليه لأغراض المقارنة وتمييز التفاوت بين الدول في مجال التحول الرقمي .

طورت العديد من الدول و الهيئات العالمية العديد من المؤشرات لقياس التفاوت بين الدول في التحول إلى الاقتصاد الرقمي ، من بينها مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات ، و حزمة مجموعة العشرين لمؤشرات الاقتصاد الرقمي ، مؤشر الاقتصاد العربي ، و غيرها .

على غرار باقي دول العالم سعت الجزائر إلى رقمنة العديد من القطاعات ، ووفرت العديد من المقومات التي تمكنها من التطلع إلى الاقتصاد الرقمي و التخلي عن الاقتصاد التقليدي و أطلقت إستراتيجية الحكومة الالكترونية سنة 2008، **فما واقع التحول إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر ؟ و ما هي أهم تحدياته ؟ من خلال مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات .**

I - الرقمنة و التحول الرقمي:

الرقمنة هي تحويل جميع الأعمال اليدوية إلى تكنولوجيا رقمية (البريد : البريد الالكتروني، المحل: المحل الرقمي ، الصالون : الملتقى الافتراضي) و من لان فصاعدا كل شيء يتم عبر الخط.، بداية بإعداد موقع على الانترنيت ، شاشة للزبون على الهواتف النقالة و الحواسيب.و تعتمد خاصة على :

1- برمجيات المهن (logiciels des métiers) : من اجل التسديد، الحجز، المحاسبة، تحرير شهادات العمل/ إبرام العقود، تسير الرزنامة، التوظيف ، الاجتماع في الملتقيات الافتراضية.طلب سيارة..

2- تكنولوجيا المعلومات و الاتصال: مجموع التكنولوجيات الخاصة بمعالجة و نقل و تحويل المعلومات و رغم ان هناك التباس في المصطلحات إلا أن نفرق بين الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، الهاتف الثابت ، الهاتف المحمول، و تكنولوجيا المعلومات البرمجية ، تجهيزات و خدمات الحوسبة.

ا - 1- مفهوم و أهمية الاقتصاد الرقمي : إن كلمة الاقتصاد الرقمي مشكلة من اقتصاد و رقمي، وكلاهما مفهوم لكن المعنى المركب لهذه الكلمة مخالف تماما لتحليلها ، وللإحاطة بمفهومها لابد من تحديد ما شاع من مصطلحات رافقت ظهور هذا المفهوم ، كالثورة الصناعية الرابعة ، والرقمنة ، و التحول الرقمي ، و اقتصاد المعرفة ، والاقتصاد الرقمي .

1/ الثورة الصناعية الرابعة : استخدمت الثورة الصناعية الماء و البخار لتحريك الآلات ، و استخدمت الثورة الصناعية الثانية الكهرباء للحصول على الإنتاج الواسع النطاق ،واستخدمت الثورة الصناعية الثالثة الالكترونيات لأتمتة الإنتاج " تتمحور الثورة الصناعية الرابعة حول مزج التقنيات التي تلغي الحدود الفاصلة بين ما هو فيزيائي و رقمي و بيولوجي ، في ظل بوتقة من التطورات التقنية المتسارعة التي امتدت تأثيراتها إلى عدد كبير من دول العالم "[1].

2/ **الرقمنة :** الرقمنة عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي ، لتصبح قابلة للمعالجة من طرف الحاسب الآلي ، عرفها kannyterry : " عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها (كتب ، و صور ، و تسجيلات صوتية ، ...) إلى شكل مقروء بواسطة استخدام الحاسب الالي عبر النظام الرقمي الثنائي ، و الذي يعد وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات الي قائم على استخدام الحاسبات الالية ، و تحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية ، يمكن أن يطلق عليها الرقمنة ، و يتم القيام بهذه العملية باستخدام مجموعة من التقنيات و الأجهزة المتخصصة " [2].

فا لرقمنة هي العملية التي تسمح لأي وثيقة أي كان نوعها أن تصبح قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية .

و هذا التحويل للبيانات من الشكل التماثلي إلى الرقمي يحقق العديد من المكاسب ، أهمها [3]:

أ/ تقليص الوقت : التباعد الجغرافي بين المتعاملين لا يحسب له حساب بوجود شبكة اتصالات سريعة

ب/ تقليص المكان : تستوعب وسائل التخزين حجما هائلا من المعلومات ، يمكن الوصول إليها بسهولة و يسر .

---

[1] سامر بابكر ، اقتصاد المعرفة ، صندوق النقد العربي ، ص ص : 14 – 15 .

نقلا عن : عكنوش نبيل ، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية : تصميمها و إنشاؤها – مكتبة جامعة الأمير عبد القادر نموذجا - ، قسم علم [2]المكتبات ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسمطينة ، ص 148 .

ابن دادي هشام ، سعيدات عبد القادر معمر ، رقمنة الخدمة العمومية و مبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف ، مذكرة ماستر في الحقوق ، كلية [3]الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص ص 13 -14

ج/ توزيع المهام الفكرية مع الآلة :التفاعل بين المتعامل و الآلة بفضل الذكاء الاصطناعي ، يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة و تقوية فرص تكوين المستخدمين .

د/ تكوين شبكات الاتصال :يمكن أن يتواصل العديد من المتعاملين في التواصل فيما بينهم .

ه/ التفاعلية : المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبلا و مرسلا في نفس الوقت ، و هو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة .

و/ اللاتزامنية :المشاركون غير مطالبين باستخدام النظام في ان واحد ، مستقبل الرسالة يمكنه الاطلاع عليها في أي وقت يناسبه حتى ولم يكن مرسلها متصلا حينها بالنظام .

ز/ اللامركزية : استقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن أي تحكم مركز يبتطلب مشورته .

ح/ قابلية التوصيل :إمكانية الربط بين الأجهزة المتنوعة الصنع ، مهما كان منشؤها .

ط/ قابلية التحرك و الحركية : تتيح للمستخدم أن يستفيد من الخدمات في أي مكان عن طريق وسائل الاتصال مثل الهاتف النقال أو الحاسوب أو غيرها .

ي/ قابلية التحويل : إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى اخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى مطبوعة أو مقروءة .

ك/ اللاجماهيرية :تعبر عن إمكانية نقل الرسالة الاتصالية إلى فرد أو جماعة ، وليس بالضرورة توجيهها إلى جماهير ضخمة .

ل/ الشيوع و الانتشار: يمكن نشر الشبكة على مساحات غير محدودة من العالم .

3/ التحول الرقمي :" يشير التحول الرقمي إلى عملية تحويل نموذج أعمال المؤسسات الحكومية أو شركات القطاع الخاص إلى نموذج يعتمد على التكنولوجيان الرقمية في تقديم الخدمات و تصنيع المنتجات وتسيير الموارد البشرية **"** [4] .

كما عرف أيضا بأنه عملية مستمرة ، تتكامل فيها التكنولوجيا الحديثة مع جميع الوظائف و مجالات الأعمال ، لتحسين كفاءة العمليات ، وزيادة فعالية الأفراد ، و إضافة قيمة للأعمال ، و بناء مستقبل جديد للمنظمات .

فالتحول الرقمي الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، لما لهذه الأخيرة من خصائص تمكن المؤسسات القيام بأعمالها بكفاءة عالية ، وتحقيق قيمة مضافة ، و تسهيل التعامل معها .

I - 2- مراحل التحول الرقمي"[5] :يمر التحول الرقمي بست مؤاحب رئيسية :

[4] https ://hbrarabic.com 2024/10/2 : اطلع عليه يوم

أ/ مرحلة العمل بالوضع المعتاد :نمارس المؤسسة نشاطها المعتاد دون أن تكون لها رغبة في إدخال أدوات تكنولوجية ، أو دون أن تكون واعية باحتياجات العملاء و رغباتهم ، و هي المرحلة التي تسبق التحول .

ب/ مرحلة اتخاذ خطوة إيجابية :تكون المؤسسة في هذه المرحلة قد أدركت ضرورة التحول ، فتبدأ بتجريب العديد من التكنولوجيات في سعيها إلى التحول ، و تتسم هذه المرحلة بالفوضى .

ج/ مرحلة إضفاء الطابع الرسمي : هنا يبدأ وكلاء التغيير في المؤسسة يتجريب التكنولوجيات الجديدة ، و يسعون للحصول على موافقة التنفيذيين لاعتماد هذه التكنولوجبات .

د/ مرحلة وضع الإستراتيجية : بمجرد أن تتمكن المؤسسة من وضع الإستراتيجية ، تكون بذلك قد اقتنعت بالتوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيات التي تحسن أعمالها .

ه/ مرحلة التقارب : تكون هنا المؤسسة قد اقتربت من التحول الرقمي ، وباشرت أعمالها باختيار الفريق الذي يتوى هذا الأمر .

و/ مرحلة الابتكار و التكيف :تكون المؤسسة هنا قد وصلت إلى مرحلة التحول الرقمي الحقيقي ، و أصبحت في وضع جيد لمواصلة إتباع التكنولوجيا الجديدة و التكيف بسهولة مع عالم الأعمال المتغير .

4 / اقتصاد المعرفة : عرف فريتز ماكلوب الذي يعد من رواد الاقتصاد المعرفي " الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى " [6].

فهو بذلك يعتمد على كثافة المعرفة المتمثلة في الموارد البشرية المؤهلة و التي لديها تراكما معرفيا ، و بشكل أقل على عناصر الإنتاج التقليدية : رأس المال ، و الأرض ، والعمل ، و التنظيم .

كما عرف بأثره الإيجابي على النمو الاقتصادي أكثر من باقي القطاعات التقليدية : " عرفه مارك بوارت بكونه "الاقتصاد الذي تلعب فيه القطاعات المنتجة و المستخدمة للمعلومات الدور الأساسي في النمو الاقتصادي مقابل القطاعات التقليدية التي تعتمد أساسا على استخدام المواد الخام و الطاقة في إنتاجها " [7].

يعتبر قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات من أبرز قطاعات الاقتصاد المعرفي ، و عادة ما يتم الحكم على اقتصاد دولة ما بأنه اقتصادا معرفيا إذا كانت مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الناتج المحلي و في إجمالي العمالة كبيرة ، مقارنة ببقية القطاعات .

---

[5]Op.cit

[6]6.سامر بابكر ، مرجع سبق ذكره ، ص

[7]نفسه .

5/ الاقتصاد الرقمي : " أدخل دون تابسكوت مدير الأعمال و الاستراتيجي الكندي مفهوم الاقتصاد الرقمي في عام 1995م ، و كان الانترنت في دلك الوقت لا يزال في بدايات نشأته كشبكة عالمية ، حيث صدر أول متصفح تجاري لشبكة الانترنت في تشرين الأول / أكتوبر 1994م ، و كانت المواقع الشبكية تنشر المحتويات فقط و لا تعالج المعاملات ، و كان الأشخاص ينفذون إلى الانترنت عن طريق الاتصال بالهاتف عند سرعة 9،600 بث في الثانية في أحسن الأحوال ".[8]

عرف الاقتصاد الرقمي بأنه اقتصاد يرتكز على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات،وظيفتها تسهيل المبادلات ، بتقريبها المكان ، و اختصارها للزمان ، " ذلك النوع من الاقتصاد الذي يركز على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، و التي تسهل عملية تدفق كل من المعلومات و السلع و الخدمات وحركة رؤوس الأموال ، من و إلى أي نقطة في العالم ، و في أي وقت "[9].

وعرف أيضا بأنه : " الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ، و يركز على عدة مكونات ، منها البنية التحامية التكنولوجية ، و الأجهزة و البرمجيات و الشبكة ، بالإضافة إلى الاليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية الاقتصادية ، و منها التجارة الالكترونية ، و المعاملات الالكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الانترنت "[10].

فحسب هذا التعريف الاقتصاد الرقمي يشير إلى مزاولة الأنشطة الاقتصادية من خلال الاستفادة من خصائص تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

I - 3- التحول الرقمي حتمية و مسالة وجود (Incontournable) :

إذا كان علينا مواجهة المنافسة ، و تحقيق نمو سريع و مستدام ، تحقق الرقمنة للمؤسسة مرونة و رد فعل تفاعلي اكبر (Flexible , et réactive)و أحسن اداء. فالربحية اكبر لان رضا الزبون اطبر جلب عددا اكبر كما ان السرعة اثر أيضا إيجابا على توسع عدد الزبائن و بالتالي لنمو السريع.

و بالنسبة للمؤسسات الموجودة ، فان لديها ماضي و مسؤولية و أصول غير الوافدين الجدد من المؤسسات ، الذين يصلون من الصفحة الفارغة ، فمثلا، البنوك او الشركات المصنعة للسيارات ذات الطراز التقليدي تجد قوة منافسة من شركة تسلا التي وصلت من الصفر ، مع مصانع روبيتية أكثر، و بلتي عليها التحول الرقمي و الذي يعتبر بالنسبة لها مغامرة كونها تخاطر بما لديها حتى لا تبقى مهمشة او عاطلة ، و عليها الاعتماد في ذلك على تدريب دقيق و فعال لليد العاملة لدعم هذا التغيير.

[8]اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا ، افاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية ، الأمم المتحدة ، الاسكوا ، 2017 ،ص 15
العلمي حسين ، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في نحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة الأعمال و [9]التنمية المستدامة ، جامعة قسنطينة ، ص 4
[10]اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا ، مرجع سيق ذكره ، ص 3

و في حياتنا اليومية ، نقوم بالتسويق عبر الانترنيت، الاستشارات الطبية عن بعد، فقد حدثت ثورة في الاستخدامات ، ثورة في العرض ، و تغير في طريقة الاستهلاك ، إدارة طريقة العمل ، و ظهور ما يسمى بالمحترف الرقمي .

إن التحول الرقمي لا يقتصر على رقمنة المحاسبة ، او امتلاك موقع ويب و إنما عي مسالة حتمية ووجودية و هي جوهر العرض .

1- الكفاءات الرقمية :

تمس الرقمنة المجال الخاص و المجال المهني لذلك المؤسسة مطالبة بتشجيع الجميع باستخدامها و فهمها في المنزل . و أطلقت المؤسسات الكبيرة برامج لفهم أنماط الاستهلاك الجديدة و هو ما يعكس فجوة بين الأجيال و فجوة تكنولوجية ، و لذلك المؤسسات مطالبة بتدريب موظفيها و المسيرين كفاعلين على) (metaverse .في التحول لرقمي. تسارع تحول المؤسسات مهما كان حجمها او قطاعها إلى رقمنة الأعمال اليدوية.

II - التحول الرقمي للقطاعات الاقتصادية في الجزائر:

حتى يتحقق اي مشروع نهضة لابد من توفر الإرادة السياسية و الموارد المؤسسية و القانونية لتنفيذ مخطط عملها.

II - 1- الإرادة السياسية في رقمنة الاقتصاد:

الرقمنة من أولويات بناء الجزائر الجديدة كآلية أساسية لضمان النزاهة والشفافية وتجسيد الحوكمة الإلكترونية التي من شأنها بلوغ الأمن السيبراني وتحقيق السيادة الرقمية.11

II - 2- سياسة الرقمنة :

إن الهدف الضروري لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال هو دعم بناء مجتمع معرفي ، رقمي .و تعزيز وسائل تبادل المعلومات .و هو ما ينسجم مع هدف رقمنة القطاعات الإدارية و الاقتصادية و هو هدف الحكومة في سياستها العامة بتاطر قانوني و اخر مؤسسي,

1- التاطير القانوني :

التكنولوجيا الرقمية في التشريع الجزائري:

[11] خطاب الرئيس للأمة ، الاثنين 25 ديسمبر 2023، أمام غرفتي البرلمان،وكالة الإنباء الجزائرية .

أولا - القانون 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 المحدد للقواعد العامة للبريد و الاتصالات الالكترونية .

ثانيا- المرسوم التنفيذي رقم 02- 43 المؤرخ في 14 جانفي 2002 المتضمن إنشاء " بريد الجزائر".

ثالثا- القانون رقم 03- 2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 ، المحدد للقواعد العمة الخاصة بالبريد ز الاتصالات ، صدر لتطوير و تقديم خدمات بريدية و اتصالات عالية الجودة ، في ظروف موضوعي و شفافة و غير تمييزية في بيئة تنافسية مع ضمان المصلحة العامة.

رابعا- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 الخاص بالوقاية و مكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، الذي يهدف إلى وضع قواعد مجددة لمنع و مكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

خامسا- الأمر رقم 15- 04 المؤرخ في 11 فيفري 2015 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الالكتروني. بهدف تقديم خدمات التصديق و التوقيع الالكتروني بهدف تقديم خدمات التصديق و التوقيع الالكتروني و العقوبات المالية و الإدارية.

2- التاطير المؤسسي:

أولا - "بريد الجزائر" ، مؤسسة عمومية وطنية ، ذات طابع صناعي و تجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

ثانيا - مؤسسة البريد السريع (او ام اس شومبيون بةست الجيري) :

شركة ذات أسهم و عي فرع 100 بالمائة لمؤسسة " بريد الجزائر" خاضعة لنظام الترخيص,تعد شركة البريد السريع فرعا من تعاونية خدمة لبريد السريع التابعة للاتحاد البريد العالمي ، و هي تقدم خدمة بريد سريعة حيث تتم عن طريق وسائل مادية و تقنية متطورة ، كما أنها تملك شبكه جواريه متنقلة في وكالتها الموزعة عبر التراب الوطني.

ثالثا - مجمع اتصالات الجزائر :

مؤسسة عمومية اقتصادية جزائرية (شركة ذات أسهم) تم تأسيسها في 9 نوفمبر 2017 ، تشرف على مراقبة و تنسيق و تنفيذ المشاريع في قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية . و تمتلك ست (6) شركات فرعية منها 4 شركات فرعية مباشرة تابعة لحافظته، و شركتين اخريين تابعين بشكل غير مباشر.

II - 3- تصنيف الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

1- حسب مؤشر تقرير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال : يصنف الاقتصاد الرقمي في الجزائر حسب مؤشر تقرير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال : في 122016، تقدمت الجزائر ثلاثة مراكز في الترتيب العام من المركز131 (2013) 129 (2014) 120 (2015) إلى 117 (2016) .لكنها ليست من بين البلدان العشرة الأولى إفريقيا.

و حصلت على درجة 3,2 في ذات التقرير ، في مؤشر " الجاهزية الشبكية"13: و تصنف الجزائر من البلدان ذات " الدخل المتوسط المرتفع". و سجلت الجزائر أداء اقل من المتوسط في المؤشر الفرعي " التأثير الاجتماعي و الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال" اقل من المتوسط لهذه المجموعة باستثناء ركيزتين من أصل عشرة : المهارات و البنية التحتية.

- من حيث ركيزتي " السياسة و التنظيم" و "الأعمال و الابتكار" لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال: تحتل المرتبة 123، و 133 على التالي.

في المؤشرات الفرعية : البيئة

الكفاءة (l'aptitude): 95 ، أفضل نتيجة محققة .

(l'infrastructure)البنية التحتية:80،

القدرة على تحمل التكاليف:(L'abordabilité): 99،

(Compétences)المهارات: 85.

- أما في "استخدامات التكنولوجيا" (usages)فقد حققت المرتبة 125:

في الاستخدام الفردي (المرتبة 103) أفضل من مرتبة الاستخدام الاقتصادي (المرتبة 133) إما الاستخدام الحكومي (المرتبة 130).

- و من حيث الأثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (Impact) المرتبة 199:

ففي مجال الأثر الاقتصادي : 124عالميا، مقابل 132 في الأثر الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

2- حسب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

[12] اصدؤ المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره لعام 2016 في 6 جويلية بهنوان " تكنولوجيا المعلومات و الاتصال" و موضوع طبعته " الابتكار في الاقتصاد الرقميé.

[13]مؤشر " الجاهزية الشبكية" " (Networked Readiness Index) (NRI)، اطلق في 2001، و توسع في 2012 ، و يتكون من 53 مؤشرا، و يعكس الاهمية المنزايدة للتكنولوجيا و الابتكار في العالم.

حققت الجزائر معدل 80,9 من أصل 100 في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (2024) متجاوزة المتوسط العالمي 72,8.

جدول رقم1: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لبعض الدول (2024).

اقتصاد	المنطقة	دخل المجموعة	المؤشر IDI 2023	المؤشر IDI 2024	التغير	الاتصال الشامل	الاتصال الهادف
الجزائر	العربية	المتوسط الأعلى	77,8	80,9	+4%	75,44	86,3
البحرين	العربية	الأعلى	96,5	97,5	+1%	100	95,1
مصر	العربية	المتوسط الأعلى	75,8	76,8	+1%	65,4	88.1
فرنسا	أوروبا	الأعلى	89,4	89,4	0%	84,3	95,3

المصدر: Measuring digital development The ICT Development Index 2024، P:4

file:///C:/Users/01/Downloads/d-ind-ict_mdd-2024-3-pdf-e.pdf

يقيس مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مستوى التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في 169 دولة حول العالم . و يتكون من محورين:

1- الاتصال الشامل ، و يتضمن مؤشرات مثل :

- نسبة مستخدمي الانترنيت من إي مكان.
- الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الانترنيت في المنازل .
- الاشتراكات النشطة للنطاق العريض بالهاتف المحمول.

2- الاتصال الهادف: و يتضمن المؤشرات ، مثل:

- نسبة السكان الذين تغطيهم شبكة الهاتف الممول G 3 على الأقل، او LTE / G 4.
- حركة مرور الانترنيت النطاق العريض المحمول.
- تدفق الانترنيت النطاق العريض الثابت.

- سعر البيانات المتنقلة .

- نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتف محمول .

و قد حصلت الجزائر على معدل 75,44 في محور الاتصال الشامل و معدل 86,3 في محور الاتصال الهادف.

2- تفاصيل مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر (2024)14:

أولا- الاتصال الشامل:

- نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنيت: 71,21%

- الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الانترنيت في المنزل: 80,61%

- اشتراكات النطاق العريض النقال لكل 100 نسمة: 99,7%

ثانيا- الاتصال الهادف:

- نسبة السكان الذين تغطيهم شيكة النقال G3 على الاقل: 98,1%

- نسبة السكان الذين تغطيهم شبكة G4/LTE على الاقل: 85,9%

- تدفق الانترنيت عبر النطاق العريض المحمول(جيغابايت): 78,5

- تدفق الانترنيت عبر النطاق العريض الثابت (جيغابايت): 1948,4

- سعر الاستهلاك المرتفع للبيانات و الصوت (كنسبة مائوية من PIB): 2,4

- سعر سلة الانترنت ذات النطاق العريض الثابت ((كنسبة مائوية من PIB): 3,4

- الأفراد الذين يملكون هاتف محمول : 85,9

ثالثا- درجة التقدم الطبيعة (0-100):

- الأفراد الذين يستخدمون الانترنيت: 75,0 %

- الأسر الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الانترنيت في المنزل: 84%

[14] Measuring digital development The ICT Development Index 2024.P:21

- اشتراكات النطاق العريض المحمول لكل 100 نسمة: 66,5

- تغطية الشبكة G 3 و G 4 /LTE: 90,8

- حركة مرور الانترنيت عبر النطاق العريض المحمول (جيغابايت): 70,4

- جركة مرور الانترنيت عير النطاق العريض للثابت (جيغابايت) : 82,2

- سعر سلة الاستهلاك المرتفع للبيانات و الصوت عبر المحمول (كنسبة مائوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي): 93,0

سعر سلة الانترنيت ذات النطاق العريض للثابت (كنسبة مائوية من الدخل القومي الإجمالي): 91,3

- الأفراد الذين يملكون هاتف محمول: 90,4%

الجزائر تتقدم ب14 مرتبة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.15

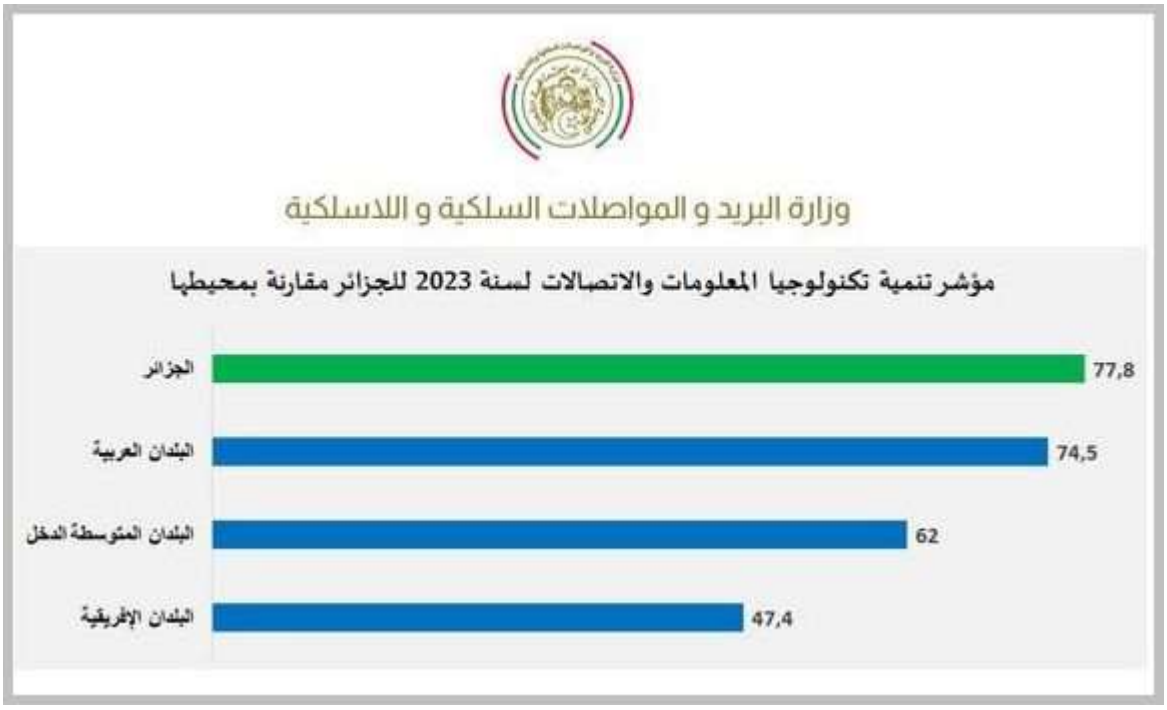

المصدر: وزارة البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

II - 4- الانجازات الرقمية:

[15] https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/153697-14
أدرج يوم : الأحد, 17 ديسمبر 2023 15:47

1- الحكومة الالكترونية في الجزائر:

توصلت اللجنة الالكترونية في ديسمبر 162008، إلى إن إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013" تندرج ضمن رؤية رامية إلى بناء مجتمع المعرفة الذي ينهض بالاقتصاد بتعزيز أداء الشركات و الإدارة.و ذلك من خال:

1- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية و الحكومة.فعلى كل دائرة وزارية استكمال البني الأساسية المعلوماتية و نشر تطبيقات قطاعية و تطوير الخدمات الالكترونية لفائدة الأفراد و الشركات.

2- تطوير الكفاءات البشرية : بترقية برامج التكوين في مجال هذه التكنولوجيا و تلقينها للجميع.

3- الإعلام و الاتصال: النشر و التوعية الإعلامية المكثفة و إنشاء نسج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

بهدف ضمان فعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ، و إتاحتها للجميع ، أخذت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على عاتقها عملية تقنين الخدمات الالكترونية عصرنه الإدارة المركزية و الجماعات المجلية ، بدا بنظام وطني للتعريف المؤمن مرتكز على : إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و إطلاق جواز السفر البيومتري.

2- رقمنة التجارة الخارجية:

الجيكس (ALGEX) و المنصات الرقمية لتنمية الصادرات :

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) مؤسسة عمومية ذات طابع اداري ، تأسست في 2004، بموجب المرسوم رقم 04- 174 المؤرخ في 12 جوان 2004، في اطار سياسة توسيع المبادلات التجارية و الاندماج الدولي.

المنصة الرقمية للمصدرين الجزائريين ALGERIA EXPORTERS

تتيح حق الولوج لتسجيل شركائهم ، و عرض منتجاتهم و خدماتهم و الترويج لها من اجل تحويل العملاء المحتملين الى عملاء .

2- دارالمصدر (DAR ELMOUSSADER): إتاحة المقابلات و المواعيد بتقنية التواصل المرئي.

3- البطاقة الوطنية للمنتج الجزائري: قاعدة بيانات تجمع المنتحيين الوطنيين بهدف ضبط الاستيراد و إبراز فرص التصدير.

[16] بارك نعيمة (2019) ، ص:148

إلا أن 29,41%،17 من مجموع عينة المصدرين لهم دراية بالمنصات الالكترونية للوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية.و و اغلب المصدرين لا يعتمون بالتكنولوجيا الرقمية و يقومون بالتصدير عن طريق الوسطاء.

II - 5- تأخر رقمنه المؤسسة الاقتصادية :

عموما قطاع الاتصالات في الجزائر نشط و يتطور بسرعة ، و يتميز باختراق قوي للخدمات، و نميز فيه بعض المتعاملين الكبار ، محاطين بمناولين بحجم متوسط.

تتبوأ الجزائر المراكز الأخيرة حسب مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (2016) NR، و يعود ذلك حسب المنتدى إلى :

أولا - صعوبة الحصول على التمويل،

ثانيا- البيروقراطية.

بينما يبرر تقرير " مؤشر الجاهزية الشبكية" ' 2016) ب:

أولا- التضخم ، و عدم الاستقرار السياسي،

ثانيا- فشل الابتكار في الجزائر.

أما استيراد التجهيزات فقد فرض نفسه على القطاع و الذي يتكون من مؤسسات صغيرة بقاؤهم غير مؤكد ، و يرجع ذلك إلى ضعف الصناعة الوطنية في ما يتعلق ب " المحتوى" و غياب سوق خدمات.

- كما كان لانفتاح السوق كان له نتائجه الايجابية على انتشار الهاتف النقال في الجزائر أعلى بكثير من المتوسط الإفريقي و يقترب من نظيره في البلدان المتقدمة.

- في حين شكل انخفاض معدل انتشار الانترنيت و انخفاض الخدمات عبر الخط و نقص وعي الشركات بالرقمنة يشكل عرقلة لديناميكية السوق و خلق الطلب.

II - 6- السيادة الرقمية في الجزائر.

إن لاقتصاد الرقمي قائم على التكنولوجيا الرقمية و مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الإنترنت18

[17] غزلان مراد، (2023) ، ص: 53

[18] اللجنة الاقتصادية لو الاجتماعية لغرب آسيا ، لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية دبي، 11-12 شباط/فبراير 2017

و التحكم في العلاقات و تفعيل المسارات بينها لتحقيق التفاعل, والتكامل ,والتنسيق المستمر , بين تكنولوجيا المعلومات ,وتكنولوجيا الاتصالات من جهة , والاقتصاد القطاعي والوطني والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال مدة ما19

فتحقيق سيادة الجزائر الرقمية تفترض استقلالها التكنولوجي في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية و التحكم في تكنولوجيا البرمجيات و التوفر على البنية التحتية التكنولوجية سواء شبكة الانترنيت او الآليات الرقمية و تتحكم ف الأمن السيبراني بمنظومة قوانين ملائمة و مؤسسات صارمة، و هو مسؤولية الأطراف المختصة من مؤسسات اقتصادية و قانونية.

خاتمة

إن التحول الاقتصاد الجزائري التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي متوقف على مدى التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى سرعة استخدام السلع الرقمية .وديناميكية المنظومة المؤسسية و القانونية التنظيمية و تآزرها. الا ان الاقتصاد الرقمي الجزائري لم يحقق بعد التكامل الضروري و لا الانتشار الشامل بين القطاعات و ان استند على مجموعة من القطاعات الالكترونية (سياحة الكترونية , تعليم الكتروني , تجارة الكترونية) اعاد بذلك هيكلة العالم الافتراضي والواقعي للبلد في الداخل والخارج من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ألغت الحواجز الجغرافية والزمانية . و هو ما وفر الوقت والجهد والكلفة للبائع والمشتري و آثاره لم تنحصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدته او سبقته إلى حياة الفرد والمجتمع ككل، و بالتالي يمكن تقديم توصيات ب:

العمل على دعم شبكة الانترنيت و نشرها و استقرارها و الأمن السبراتي.

إنشاء مراكز وطنية للبيانات Data Centers، تقدم خدماتها للشركات و لمهني القطاع تغنيهم عن اللجوء إلى الخارج في هذا المجال.

رقمنة الخدمات و السلع العمومية : بفرض إداري للتعامل بالدفع الالكتروني . تقديم الخدمات التعليمية و البيداغوجية رقميا، خدمات الإدارات العمومية، الصحة و الصيدلة..

تطوير تقنية الانترنيت عير الأقمار الصناعية.

التحديث المستمر للجوانب التشريعية ذات الصلة بالمعلومات و الاتصال و الأمن السبراتي.

[19] تقرورت محمد ، متناوي محمد، الاقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية ، 2013، ص 1

المراجع:

1- ابن دادي هشام ، سعيدات عبد القادر معمر ، رقمنة الخدمة العمومية و مبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف ، مذكرة ماستر في الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص ص 13 -14

2- العلمي حسين ، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في نحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة الأعمال و التنمية المستدامة ، جامعة قسنطينة ، ص 4

3- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا ، افاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية ، الأمم 1المتحدة ، الاسكوا ، 2017 ،ص 15

4- بارك نعيمة (2019) ، " تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كأداة لإرساء الحكومة الالكترونية بالجزائر- دراسة تحليلية- " ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية - المجلد الثالث ، العدد الثاني.سبتمبر 2019، الجزائر.(141-158). ص:148

5- بشير بركان (2023)، " مقومات الاقتصاد الرقمي في الجزائر" ، مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و إدارة الأعمال ، المجلد 12، العدد : 1، ص 256-277. صص: 272، 273.

6- تقرورت محمد ، متناوي محمد، الاقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية ، 2013، ص 1.

7- وكالة الإنباء الجزائرية ، خطاب الرئيس للأمة ، الاثنين 25 ديسمبر 2023، أمام غرفتي البرلمان.

8-- زينب هادي نعمه، "تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض ال متغيرات الاقتصاد ية الكلية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة للمدة (1999) 2013 -مع الإشارة للعراق"، أطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء، 2015

9- عكنوش نبيل ، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية : تصميمها و إنشاؤها – مكتبة جامعة الأمير عبد القادر نموذجا - ، قسم علم المكتبات ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسمطينة ، ص 148 .

10- غزلان مراد (2023) ، " الرقمنة كآلية لتنمية الصادرات في الجزائر" ، مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية ، العدد 11، السنة 2023/ ص 43-54. صص53،59،48.

11- سامر بابكر ، اقتصاد المعرفة ، صندوق النقد العربي ، ص ص : 14 – 15 .

12- kheider khentri; Meriem Boussina," L' économie Numérique Algérienne; Réalité et Perspective" , " Volume 3,Numéro 2, pages 257- 368, 30/12/2018. "مجلة اقتصاد المال و الأعمال"

13- الوكالة الجزائرية لدعم الاستثمار،

https://aapi.dz/ar/secteur-des-technologies-de-linformation-et-de-la-/communication-ar

14- International Telecommunication Union; Measuring digital development The ICT Development Index 2024; file:///C:/Users/01/Downloads/d-ind-ict_mdd-2024-3-pdf-e%20(3).pdf

15- https ://hbrarabic.com 2024/10/2 : اطلع عليه يوم